معاهدتا السلم الجزائري مع البرتغال وصقلية والوساطة الإنجليزية بين سنتي 1810-1813م

The British Mediation for the Algerian-Portuguese and Sicilian Treaties of 1810-1813.

1– قرباش بلقاسم*، جامعة أم البواقي (الجزائر)

Kerbechb@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/12 تاريخ القبول: 2022/05/08 تاريخ النشر: 2022/01/15

ملخص:

تعالج الورقة البحثية التالية المعاهدات الجزائرية البرتغالية وكذا صقلية الموقعة بين سنتي 1810م و1813م والوساطة البريطانية لتوقيعها، ففي سنة 1811م وبعد توقيع السلم بين الطرفين ورغم قدرة الوتغاليين على تحرير جزء من أسراهم؛ إلا أن ما يزيد عن 360 أسير قد بقوا في الجزائر، الأمر الذي دفع الحكومة البرتغالية إلى اللجوء إلى بريطانيا لأجل التوسط لها لأجل توقيع السلم مع الجزائريين سنة 1813م. ويبدو أنه منذ سنة 1785م، استفادت السفن الأمريكية التي كانت تتاجر مع جنوب أوربا من الحصار الذي كانت تفرضه البحرية البرتغالية على جبل طارق؛ وتمنع مرور رياس الجزائر إلى المحيط الأطلسي، لكن توقيع المعاهدة السابقة [1813] أنهى الإغلاق البرتغالي لمضيق جبل طارق، ما مكن الأسطول الجزائري عبور المتوسط إلى المحيط وأسر العديد من السفن الأمريكية. وفي سبتمبر سنة 1813م تدخل المبعوث البريطاني لدى الداي الحاج علي لتوفيع السلم مع صقلية، ويبدو أن المعاهدة كانت مهمة للإنجليز لدعم موقفهم في الحروب التي كانوا يقودونها ضد نابليون؛ وذلك لحصر نفوذه في الإمارات الإيطالية؛ وأما بالنسبة للداي فكانت مهمة لاكتساب الدعم الإنجليزي ضد فرنسا.

كلمات مفتاحية: الجزائر، البرتغال، بريطانيا، صقلية، معاهدات 1810-1813م.

*- المؤلف المرسل

Abstract:
This Article is to Explore The Algerian-Portuguese Treaties of 1810 and 1813 and the British Mediation, in 1811, right after the signing of the peace treaty, there were still 360 Portuguese captives, but the need to release them from Algiers, prompted the Portuguese government to sign a new peace with the Algerians by the Britain mediation. Since 1785, The American merchant ships trading with southern Europe had been the beneficiaries of a Portuguese naval blockade of the Straits of Gibraltar, which confined Algerine fleet to the Mediterranean; however, As a result of this truce Portugal ended its blockade, thereby allowing Algerine fleet to sail into the Atlantic And they had been captured many American Confederate Ships. Peace between Sicily and Algiers, concluded through the Mediation of Great Britain, Signed at Algiers, 1st November, 1813. The truce was very important for Britain to support its position against Napoleon, in order to limit his influence in the Italian States, and for the Dey it was important to gain the English side against France.
Keywords: Algiers, Portugal, Britain, Treaties of 1810 and 1813 mediation.

مقدمة

شكل بروز إنجلترا أوائل القرن السابع عشر في البحر المتوسط، سعيها لإنشاء قواعد جد متقدمة في البحر المتوسط في صراعها مع فرنسا؛ خاصة وأن موقع بريطانيا كان بعيدا جدا بحيث لا يسمح بإقامة قواعد ثابتة ومستمرة في المتوسط، ما دفع السلطات لإقامة وساطات لخلق تحالفات تؤثر على الدول المعادية، وتؤسس لقواعد ثابتة للبحرية البريطانية.

وفي المقابل يبدو أن المتغيرات الجديدة في المعلومة التاريخية يمكنها أن تغير الإستنتاج؛ فقبل مدة وأثناء البحث في الدكتوراه الموسومة بـ "الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830م" وعند التطرق لمحور المعاهدات الأوربية الجزائرية، كان الإشكال الأكبر واقعا في المتغير الفعلي "البرتغال" في دراسة العلاقات الجزائرية الأمريكية أواخر ق18م؛ فبعد الوساطة البريطانية لصالح البرتغال لعقد السلم مع الجزائر سنة 1793م، تمكنت البحرية الجزائرية من التجول في الأطلسي وأسر السفن الأمريكية؛ أين أسر الجزائريون ما يزيد عن 13 سفينة أمريكية في أقل من سنة واحدة -أي سنة 1793م-، ومعلومات كهاته لم تتوفر لنا أثناء أطروحة الدكتوراه السابقة الذكر.

وكما أشرنا فأثناء بحثنا في موضوع العلاقات الجزائرية الخارجية؛ وخاصة المعاهدات الجزائرية البرتغالية، صادفنا شحّ في المعلومات المتعلقة بالعلاقة بين الطرفين، وندرة في المعاهدات الموقعة؛ رغم أنه وكما أشرنا سابقا "فإن الأمريكيين وبعد استقلالهم عن التاج البريطاني اشتكوا من التدخل البريطاني لفتح مضيق جبل طارق الذي كان يغلقه البرتغاليون؛ ما سيسمح بدخول الجزائريين إلى المحيط الأطلسي"، لكن لا توجد دلائل تثبت ذلك، رغم أن الطرف الأمريكي يؤكد توقيع الجزائر معاهدة مع البرتغاليين سنة 1793م، وأما المعاهدة الوحيدة المتوفرة لدى الباحثين فهي تلك المعاهدة الجزائرية البرتغالية التي وقعت سنة 1813م بتدخل ووساطة بريطانية بعد اندلاع الحرب البريطانية الأمريكية؛ ولم تترجم المعاهدة البرتغالية الجزائرية لسنة 1810م، وكذا المعاهدة الصقلية الجزائرية لسنة 1813م.

اعتمدنا في ترجمة وثيقة المعاهدة البرتغالية لسنة 1813م على ثلاث نسخ ترجمت عن البرتغالية إلى الإنجليزية؛ جاءت النسخة الأولى في السجل السنوي البريطاني الرسميلسنة 1813م (REGISTER, 1823) والثانية في سجل إيدنبارغ لسنة 1815م(Register, 1815)؛ والثالثة في بريطانيا ووثائق الدولة للشؤون الخارجية(Office H. S., 1841) لسنة 1841م؛ و أيضا النسخة العربية البرتغالية الأصلية من مكتبة جامعة كاليفورنيا (Tratado de paz e amizade، 1813) والصادرة سنة 1813م عن المطبعة الملكية، لكن يبدو جليا أن النسخة العربية وعلى الرغم من أنها احتفظت بلغة العصر إلا أن الكثير من أجزائها ليس واضحا؛ ولهذا فقد اعتمدنا في ترجمة المعاهدة إلى العربية على الترجمة الإنجليزية، ونحن بذلك لا ندعي أهمية الترجمة وإنما فرضت علينا المتطلبات العلمية اعتماد النسخة الإنجليزية؛ أولا لأن النسخة العربية في مكتبة كاليفورنيا فقدت منها الكثير من الكلمات؛ وثانيا لأن النسخة العربيةالأصلية لم تعد لغتها تتوائم مع لغة العصر الحالية؛ ذلك أن تلك النسخة حملت الكثير من الكلمات العامية، ومن هذا المنطلق فقد رأينا اعتماد أسلوب أكاديمي يسهل على القارىء عملية الفهم والتركيب وإحداث توافق بين النسختين العربية، الإنجليزية والبرتغالية؛ والتعليق في أسفل المعاهدة على بعض المصطلحات التي اختلف اعتمادها في النسخ الغربية والنسخة الجزائرية؛ وأما ما تعلق بالمعاهدة الجزائرية البرتغالية التي وقعت بتاريخ 06 جويلية سنة 1810م؛ فقد نشرت في مجلد "أكسفورد للمعاهدات التاريخية"؛ ونشر عنها ملخص آخر في "الجريدة الرسمية المتعلقة بإسبانيا والهند الغربية"؛ الصادرة بتاريخ 04 سبتمبر سنة 1810م، وبهذا لم تتوفر لنا نسخة عربية أصلية عن المعاهدة تساعد في المقاربة والتحليل، ولذلك اعتدمنا ترجمة المعاهدة عن النسخ الإنجليزية السابق ذكرها.

وفيما يخص المعاهدة الجزائرية مع مملكة صقلية؛ فقد اعتمدنا على النسخة التي صدرت في"سجل بريطانيا ووثائق الدولة الخارجية" لسنة 1841م، تمت بوساطة إنجليزية، ذلك أن التدخل

البريطاني لصالح الملك الصقلي، جاء لحصر النفوذ الفرنسي بالمنطقة؛ فإنجلترا كانت تقود حربا ضد نابليون الذي هدد الملكيات الأوربية خاصة بعد الثورة الفرنسية والمبادئ الجمهورية التي كانت تنادي ضد الملكية، وأما بالنسبة للجزائريين فتوقيع المعاهدة جاء لكسب الطرف الإنجليزي بعد التدهور الذي مس العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال نفس الفترة.

وانطلاقا من التقديم السابق يمكن أن نضع بعض الإشكالات التي سنحاول الإجابة عنها في هاته المقالة: كيف أثرت المعاهدتين على العلاقات الجزائرية مع الدول الأوربية؟ وهل أنهت هاته المعاهدات حقا التوتر بين هاته الأطراف؟

1- الإفتداء البرتغالي للأسرى من الجزائر 1587-1785م.

يبدو أن العلاقات الجزائرية البرتغالية لم تشهد حالة سلم ثابت قبل سنة 1785م، أين ارتبطت في غالبها بعمليات الفدية[1] التي كانت تقودها منظمات الإفتداء[2] الإسبانية والجزائرية، وتثبت بعض سجلات منظمة فليبينو بين سنتي 1557-1700م، التوتر الذي ساد العلاقة وأنتج أسرى في كلا البلدين، ويوضح الجدول التالي عدد الأسرى البرتغاليين الذين حرروا من الجزائر في الفترة بين 1557م-1621م:

الجدول 1:

السنة	عدد الأسرى
1557م	300 أسير
1559م	دون رقم محدد
1581م	276 أسير
1587م	158 أسير
1618م	308 أسير
1621م	149 أسير

[1] **الفدية:** ما يقدم من مال أو سواه عوض المفدي، الفداء. ينظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2009.

[2] **الإفتداء:** افتدي، أفرج عنه وأطلق بدفع الفدية. ينظر: جبران مسعود، معجم الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

الأسرى البرتغاليين المحررون من الجزائر بين سنتي 1557-1621م؛ من قبل منظمة فليبينو.[3](José Frei Jerónimo de São, Historia Chronologica …, 1757, p125.)

يؤكد الجدول أعلاه توتر العلاقات بين الطرفين؛ فعمليات الافتداء السابقة التي قامت بها منظمة فليبينو لا تعني أبدا العدد الحقيقي لعدد الأسرى البرتغاليين في الجزائر، وإنما تمثل جزء من العدد الكبير لهؤلاء الأسرى؛ خاصة إذا علمنا أن نشاط منظمة فيليبينو لا يضاهي عدد الأسرى البرتغاليين الذين تقوم بافتدائهم منظمات كالرحمة[4] والثالوث المقدس.[5]

وكما أشرنا سالفا فإن انعدام علاقات ديبلوماسية بين البلدين؛ -علما أن الجزائريين طالما رأوا البرتغاليين امتدادا للفكرالاسباني ورفضوا التعامل أو إحداث السلم معهم- أدى لاعتماد الملك البرتغالي دائما على قساوسة منظمات الفدية وفي أحيان أخرى على الأسرى البرتغاليين لعقد اتفاقات لتحرير الأسرى من الجزائر؛ ويوضح الجدول التالي الأسرى الذين تدخلوا لصالح التاج البرتغالي لتحرير أنفسهم أو الأسرى البرتغاليين؛ وتكاليف التحرير:[6]

الجدول 2:

الأسير	ثمن الفدية	التاريخ
أنطونيو دياز	25,600ريال	14 أوت 1649م

[3] **منظمة فليبينو:** منطمة برتغالية إسبانية اشتهرت بافتداء الأسرى من المغرب العربي، أين نافست منظمات مثل منظمة الرحمة والثالوث المقدس في افتداء الأسرى.

[4] **منظمة سيدة الرحمة**: منظمة خاصة بافتداء الأسرى أسسها بيتر نالاسكو سنة 1218م ببرشلونة، وبمباركة ودعم الملك الآراغوني جيمس الأول، واعترف بنشاطها من قبل البابا غريغوري التاسع سنة 1235م، ولعل أبرز أعمال هاته المنظمة هو افتداء الكاتب الشهير سيرفنتيس من الجزائر سنة 1577م.**ينظر:** قرباش بلقاسم، الأسرى الأوربيون...، مرجع سابق، ص191.

[5] **منظمة الثالوث المقدس:** تعتبر منظمة الثالوث المقدس أكبر منظمة لافتداء الأسرى من العالم الإسلامي، تأسست سنة 1198م، من قبل الراهب جون دوماتا، وسميت منظمة الثالوث المقدس وافتداء الأسرى، ومنحت الإعتماد من دير السانت مارين بباريس في نفس السنة، ثم انتشرت في كامل المناطق الأوربية الكاثوليكية. ينظر: ndrzej Witko, "The Trinitairian Inconography", Folia Historica Cracoviensia, T13 Krakow, 2007, p.145.

[6] Maria da Conceiçao Martins Alberto, Um Negócio Piedoso: o Resgate de Cativos em Portugal na Época Moderna, Minho, Universidade do Minho,2011,p113.

فرانسيسكو ريبيرو	420 ألف ريال	08 أوت 1650م
سيباستياو دي بارادا	125 أونصة	05 ديسمبر 1651م
مانيال لويس	90 أونصة	04 سبتمبر 1652م
بيدرو ماثيال	440 أونصة	07 جانفي 1654م
دومينغوس فيرنانديز	90 أونصة	09 أفريل 1655م
فيسينتي دي سوسا	220 أونصة	23 أفريل 1657م
الأب أنطونيو دو أوسبيروتو سانتوب	100 ألف ريال	22 فيفري 1658م
جورجي فييرا	80 أونصة	18 جويلية 1658م

الأسرى المتوسطون خلال عمليات الفدية البرتغالية 1649-1658م. (Maria da Conceiçao Martins Alberto, Um Negócio Piedoso..., 2011, p113.)

شكلت الغارات البحرية التي كان يتبناها الجزائريون والبرتغاليون جزء من الصراع الإيديولوجي، خاصة وأن غياب علاقات ديبلوماسية مباشرة أدى لوقوع عدد كبير من الأسرى البرتغاليين في الجزائر؛ وأعطى الشرعية لكلا البلدين في أسر مواطني الطرف الآخر، ويمكن أن نلحظ أن الأسرى البرتغاليين كانوا دائما في المركز الثاني من ناحية العدد بعد إسبانيا؛ ورغم أن الجزائريين رفضوا عقد السلم مع البرتغاليين إلا انهم لم يمنعوا حصول عمليات فدية للصالح البرتغالي، "فالقناصل الفرنسيون والإنجليز لاحقا تدخلوا لتحرير الأسرى البرتغاليين، ففي سنة 1694م استطاع القنصل الفرنسي ريني لومير إقناع الداي والديوان بإجراء عمليات افتداء لصالح الملك البرتغالي، وفعلا وقعت وثيقة بين الطرفين في 22 أوت من ذات السنة ضمت 22 بندا لتنظيم عمليات الفدية، واحتوت اتفاقا لمدة ثلاثمائة يوم يسمح فيه لرجال الافتداء البرتغاليين بالقدوم بحرية إلى الجزائر، أين تكون السفن البرتغالية آمنة منذ مغادرتها سواحل لشبونة ولغاية عودتها من التعرض لأي عارض من قبل الرياس الجزائريين؛ كما يسمح لهاته السفن عند الحاجة التوقف في أي من الموانئ التابعة لمملكة الجزائر دون الإرغام على دفع أي ضريبة لسلطات هاته الموانئ، سوى ما تم شراؤه من تجار المدينة. وفي حال تحطمت سفينة برتغالية على الساحل الجزائري، فإن قساوسة وأموال الفدية يجب أن يكونوا في مأمن دون التعرض لهم بالسرقة أو الاعتداء، وألا يتعرض المسافرون المتواجدون على متن السفينة للأسر. يحق للسفن البرتغالية الخاصة بالفدية الرسو على أي من السواحل الجزائرية التي تراها آمنة، وأن تبقى لغاية افتداء الأسرى البرتغاليين، وعند انتهاء عمليات الفدية وصعود جميع الأسرى على متن السفينة البرتغالية؛ فإنه يحق للجزائريين إرسال مبعوثين لتفتيشها، واستعادة كل أسير لم تدفع مبالغ مالية لافتدائه أو أحد الأسرى الفارين، وأن يدفع قساوسة الفدية إضافة إلى أموال الفدية؛ ضريبة تقدر بـ

06% عن الأسرى المحررين و03% عن أموال الفدية؛ كما يمكن للآباء القساوسة الإبقاء على أموال الفدية في المنزل الذي منحهم إياه الديوان خصيصا لغرض الفدية، ولا يحق لأي مالك أو طرف جزائري إجبار قساوسة الافتداء الاختيار أو الإملاء عليهم بافتداء أسرى من اختارهم دون رغبة من القساوسة؛ باستثناء أربعة أسرى برتغاليين متواجدين في منزل الداي وواحد في منزل الأغا، ويمكن افتداء أولئك الذين ولدوا في الجزائر باعتبارهم مواطنين برتغاليين بعد تأكيد آبائهم الأمر، وجاء البند الخامس عشر ليعالج أمر الأسرى الذين لم يحرروا خلال تاريخ الاتفاق، أين منح البرتغال الحق في فديتهم في الوقت الذي تتوفر فيه الأموال وفق السعر الذي حدد سابقا، وفي بند آخر فإن السعر الذي يتفق عليه القساوسة وملاك الأسرى يحرر في سجل الإفتداء؛ ولا يغير السعر حتى انتهاء عملية الفدية، وفي حال أعلن أحد الأسرى اعتناقه الإسلام فإن المالك ملزم بإعادة المال الذي أخذه مقابل الفدية للقساوسة، وأن الأب لا يلزمه دفع أي ديون كانت على عاتق الأسير للمالك إلا إذا اتفق الطرفان [المالك والقساوسة] قبل عملية الفدية، وفي الأخير فإن قساوسة الفدية ملزمون بدفع ضريبة الخروج من الجزائر المقدرة بأربعين باتاكاس[7] عن كل أسير برتغالي تم افتداؤه، ويسمح لهم شراء كل ما يلزمهم من غذاء وفق سعر السوق الجزائري، كما يمنح جواز لسفن الفدية يسمح لهم بالعبور بأمان دون اعتراض من قبل رياس البحر الجزائريين أو أي من رياس الإمبراطورية العثمانية لغاية الوصول إلى لشبونة أو أي من الموانئ البرتغالية، ويمكن للقساوسة اكتراء بعض السفن الجزائرية لنقل الأسرى.[8]

وبعد الاتفاق أرسلت جوازات سفر إلى منظمات الفدية في البرتغال بواسطة القس جواو دي سانتا ماريا، أين أعطت هاته الوثيقة الضوء الأخضر للقساوسة البرتغاليين للشروع في عملية الفدية في الفترة بين أفريل 1694م ولغاية أفريل 1695م.[9]

عادت العلاقات بين الطرفين إلى التوتر؛ لكن في سنة 1740م أحيا البرتغاليون فكرة توقيع اتفاق مع الجزائريين يمنحهم حرية افتداء أسراهم؛ دون الاعتماد على عمليات التحرير العشوائية؛ ففي

---

[7] **باتاكاس:** الباتاكا أو باتاكاس Patacas هي عملة برتغالية، لازال اسمها يستخدم من قبل العامية إلى يومنا هذا كرمزية للبيزو.ينظر: ElsonChristina M, and R. Alan Covey, eds. Intermediate elites in pre-Columbian states and empires, University of Arizona Press, 2006.

[8] MCO- Cativos - Maço 13 ANTT, Convençao entre o governador de Argel e o cônsul de França sobre os Padres da Redençao de Portugal, (1694 Agosto 22), p,p1, 2.

[9] Maria da Conceiçao Martins Alberto, op.cit, p115.

إحدى اللقاءات الاعتيادية التي كانت تجريها منظمة الثالوث المقدس في مقاطعة سانترا صرح دكتور اللاهوت في جامعة كوامبا سيلفاريو دي سيلفا ريخو: "إن عمل افتداء الأسرى يدعو للإعجاب، ولعله أكثر الأفعال المسيحية تقيا... لتحرير أولئك الذين سيفقدون الملاذ الآمن، ويتعفنون في الزنازين الجزائرية..."[10] وفعلا ففي خضم التحضير لعملية افتداء برتغالية كتب القس سيماو دي بريتو سنة 1720م إلى القنصل الفرنسي والإنجليزي؛ والمدير العام لمستشفى منظمة الثالوث المقدس في الجزائر، يعلمه حالة الأسرى هناك [الجزائر]، وقدرته في الحصول على جواز يسمح له بافتداء الأسرى البرتغاليين من الجزائر باستخدام العملة الذهبية البرتغالية[11]، لكن العملية فشلت بعد أن استولى القبطان غويل قائد السفينة البرتغالية الحربية البرتغالية نوسا سينهورا دي فيتوريا على إحدى السفن الجزائرية؛ فبعد ساعتين من اشتباك غويل مع قائد السفينة الجزائرية الريس علي قبالة السواحل البرتغالية، استولى البرتغاليون على السفينة الجزائرية وأخذوا طاقمها عبيدا إلى لشبونة، وأرسلوا إلى العمل مجدفين على متن السفن الملكية، عاد آباء الإفتداء مرة أخرى إلى الجزائر بقيادة الأب خوسي دي بافيا واقترحوا تبادل الأسرى الجزائريين بآخرين برتغاليين، واستغلال أموال الفدية في تحرير أولئك الذين لا يملكون المال الكافي لتحرير أنفسهم؛ لكن الجزائريين رفضوا الإقتراح مرة أخرى، لكن الأسرى راسلوا سنة 1731م السلطات البرتغالية، وأرفقو جوازا موقعا من الداي يمنح البرتغاليين الحق في افتداء أسراهم دون إلزام بتاريخ محدد لإجراء العملية.[12]

وصل آباء الإفتداء أواخر سنة 1731م إلى الجزائر، والتقوا الداي وقدموا له الهدايا، فمنحوا حرية الاختيار بين الأسرى المتواجدين في العاصمة، وهران، تلمسان، بجاية وأي من المناطق الخاضعة لنفوذ السلطة الجزائرية، ورغم المحاولات التي أبداها الآباء في تخفيض سعر الفدية إلا أن الجزائريين رفضوا الفكرة بشكل مطلق.[13] وقد تذمر الأب خيرونيمو دي ساوو من أفعال الجزائريين ووصفهم بالجشع؛ "فرغم الاختلافات الموجودة بينهم في بعض المواضع المتعلقة بالفدية، إلا أنهم لا يختلفون [الجزائريون] إذا ارتبط الأمر بالسعر، ولا يقبلون أبدا بخفضه، فهؤلاء الوابرة جشعون ولا يستأخرون لحظة لإيذاء المسيحيين".[14]

---

[10] Ibid, p117.

[11] José Frei Jerónimo de São, op.cit, p126.

[12] Maria da Conceição Martins Alberto, op.cit, pp. 156-159.

[13] José Frei Jerónimo de São, op.cit, p442.

[14] Ibid, p443.

ويبدو أن العلاقات لم تستقر طويلا بين الطرفين، ويوضح الجدول التالي عدد الأسرى البرتغاليين من مجمل الأسرى الأوربيين المتواجدين في الجزائر، وذلك من خلال جرد قمنا به لسجل التشريفات بين سنتي 1774-1787م، والسجل يمثل وثيقة رسمية جزائرية ترجمت إلى الفرنسية بعد الاحتلال؛ وفقدت نسختها العربية.[15]

الجدول 3:

السنة	عدد الأسرى البرتغاليين	العدد الإجمالي للأسرى
1774م	144	1372
1775م	161	1496
1778م	155	1640
1780م	15	1340
1785م	15	1618
1787م	00	1041

عدد الأسرى من خلال سجل التشريفات 1774-1787م. (De Voulx, Tachrifat, Recueil de Notes Historiques..., 1852, p86-87.)

يمكن للقارئ أن يلحظ بجلاء أن عدد الأسرى البرتغاليين شهدة انخفاضا متواصلا؛ إلى أن وصل إلى الصفر سنة 1687م، ويبدو أن عدم وجود أسرى في الجزائر جاء نتيجة معاهدة السلم البرتغالية الجزائرية التي وقعت سنة 1785م.

وللتوضيح أكثر وضعنا المنحنى البياني التالي؛ لإحداث مقاربة بين عدد الأسرى البرتغاليين والفرنسيين والإسبانيين بين سنتي 1774-1785م، والمنحنى التصاعدي والتنازلي لعدد أسرى هاته الدول.[16]

[15] De Voulx, Tachrifat Recueil de Notes Historiques sur L'administration de L'ancienne Régence d'Alger, Alger: Imprimerie du Gouvernement, 1852, p86-87.

[16] De Voulx, pp86-87.

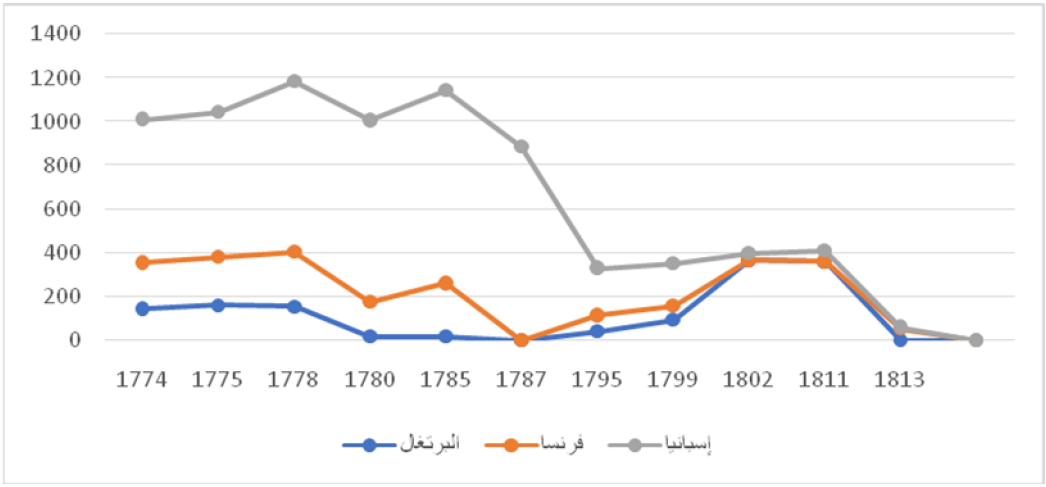

الشكل 1: منحنى بياني يقارن بين عدد الأسرى البرتغاليين والفرنسيين والإسبان بين سنتي 1774-1813م:(De Voulx,s Tachrifat..., 1852, pp86-87.)

يوضح المنحنى أن عدد الإسبان بقي الأعلى حتى سنة 1795م لبدأ في الإنحدار تدريجيا، وقد نرجع ذلك إلى انتهاء التواجد الإسباني في الجزائر بعد فتح وهران سنة 1792م، وتراجع حدة العداوة بين البلدين؛ أما بالنسبة للفرنسيين فقد كان تواجد أسراها في الجزائر يرتبط دوما بحسن علاقاتها مع الجزائريين، فيرتفع عادة وينخفض أخرى؛ وفي استقراء حالة البيانات البرتغالية، فإن التراجع وقع سنة 1787م فوصل عدد الأسرى البرتغاليين إلى الصفر، ويمكن أن نربط ذلك بالمعاهدة الجزائرية البرتغالية سنة 1785م، ليعود ويرتفع من جديد تدرجيا إلى أن بلغ أوجه سنة 1802م أين كان عدد الأسرى 366 أسيرا، لينخفض بشكل نهائي ويبلغ الصفر سنة 1813م بعد توقيع السلم بين الطرفين.

2. المعاهدة البرتغالية الجزائرية 1810م.

شهدت الفترة بين سنتي 1807م ولغاية 1822م؛ انشغال البحرية البرتغالية في البرازيل لإخماد حرب الاستقلال التي عمت البلاد ضد الاحتلال البرتغالي، واستغل الجزائريون الوضع لأسر السفن والبضائع البرتغالية؛ باعتبارها بلد معادي لم يوقع السلم لحماية تجارته؛ "فرغم الجهود التي لعبها السفير البرتغالي الأب خوسي دي سانتو أنطونيو ومترجمه الأب جواو دي سوسا في 10 جانفي سنة 1800م لإرساء الصلح مع الجزائر؛ إلا أن المطالب المالية العالية لداي الجزائر أعاقت الوصول لنقطة اتفاق بين الطرفين.[17]

[17] Maria da Conceiçao Martins Alberto, op.cit, p335.

وأمام تصاعد الهجمات البحرية الجزائرية على السفن البرتغالية؛ اضطر البرتغاليون إلى إرسال لجنة إلى الجزائر؛ وفعلا "توصل الطرفان في 06 جويلية سنة 1810م بوساطة إنجليزية توقيع السلم مع الجزائريين"[18]، فتعهد البرتغاليون بإطلاق سراح أربعين أسيرا جزائريا وجدوا على الأراضي البرتغالية؛ في الوقت الذي يطلق فيه الجزائريون سراح 541 أسيرا برتغاليا تابعا للبايلك مقابل 850 ألف دورو جزائري، وأن الملك البرتغالي ملزم أن يفتدي على الأقل ربع هؤلاء الأسرى من الجزائر؛ وأما الأسرى البرتغاليون المملوكين للخواص والمقدر عددهم ب39 أسيرا فإنهم تكلفتهم 50 ألف دورو جزائري؛ وفي النهاية تم الاتفاق بين الطرفين على افتداء 615 أسير برتغالي مقابل 642,857 دورو جزائري. كما أن السفن البرتغالية الحربية والتجارية لها الحق لمدة سنتين لدخول الموانئ الجزائرية بحرية؛ كما للسفن الجزائرية الحق نفسه في ولوج الموانئ البحرية البرتغالية عند الحاجة.[19]، ويدفع البرتغاليون نصف مليون دولار لتوقيع السلم مع الجزائر مع ضريبة سنوية تقدر بـ 24 ألف دولار، إضافة إلى الضريبة القنصلية التي يقدمها القناصل للداي عند تعيينهم.[20]

ورغم المعاهدة السابقة إلا أن البرتغاليين لم يفتدوا كل أسراهم من الجزائر، وبقى ما يزيد عن 360 أسير في المدينة، ولهذا راسل "الملك البرتغالي في جويلية سنة 1811م الماريشال بريستفورد يسأله عن الخطوات التي يجب اتخاذها لتحرير الأسرى الذين لا يزالون أسرى في الجزائر، وفعلا فقد راسل الماريشال رؤساء المقطعات الإسبانية لأجل جمع الأموال وتنظيم عمليات جمع فردية لأموال الفدية؛ من خلال التبرعات التي يقدمها السكان الإسبان؛ كما أرسل لاحقا في سنة 1813م إلى الجزائر حوسي خواكيم دا روزا تشيليو وخوسي دي سانت أنطونيو مورا لتوقيع السلم مع الداي الحاج علي.[21]

3. المعاهدة البرتغالية الجزائرية 1813م.

تحضيرا لتثبيت معالم معاهدة جديدة مع الجزائر، لتحرير الأسرى وإرساء أمن بحري برتغالي في المتوسط، أعطيت الأوامر لتنظيم عمليات جمع تبرعات كبيرة في الأراضي البرتغالية لصالح الأسرى البرتغاليين في الجزائر، وامتدت هاته العمليات بين الفترة 1811-1814م:

[18] Ibid.

[19] Gazeta de la Regencia de Espana é Indias, 04 .Sept 1810, p612.

[20] R.L, Plyfair, Scourage of Christiandom, Annals of British Relations with Algiers Prior to the French Conquest, Smith Elder & Co., London, 1884, p252.

[21] Maria da Conceiçao Martins Alberto, op.cit, p336.

-07 أبريل ولغاية 10 سبتمبر سنة 1811م.

-11 سبتمبر 1811م ولغاية 05 جوان سنة 1812م.

-06 جوان 1812م واستمرت لغاية 31 جويلية سنة 1814م.

ولإن الملك البرتغالي لا يملك قنصلا ولا سفيرا في الجزائر؛ فقد راسل الملك البريطاني قنصله ماكدونالد[22] في الجزائر أوائل سنة 1813م، لاقناع الداي بتوقيع السلم مع البرتغاليين، وفعلا استطاع القنصل إقناع الداي على توقيع معاهدة صلح وسلام مع البرتغاليين في جويلية سنة 1813م.

-بسم الله الرحم الرحيم_

معاهدة السلام والصداقة بين الأمير القوي والعظيم، ولي العهد البرتغاليوالغرب وغيرها[23]. جنابة المحترم والنبيل سيد الحاج علي؛ باشا الجزائر وبعد الإتفاق بين الباشا السابق وديوانه وقادة دولته والمبعوث البرتغالي خوسي خواكيم دا روزا كويليو قبطان في الأسطول الملكي والأب FR[24]خوسي دي سانتو أنتونيو مورا ترجمانا للعربية، و السيد ويليام كورت المنتمي لمكتب أمانة الدولة لشؤون البحرية والمستعمرات والمخول حسب الأصول لعقد المعاهدة السابقة، والذي وضعه جلالة الملك البريطاني كوسيط لعقد المعاهدة السابقة من المحكمة اللندنية مع القوى اللازمة لإقامة الصلح بين الطرفين.

المادة 01:[25]يجب أن يكون هناك سلام مؤكد، مستقر ودائم بين الطرفين و"مواطنهم المحترمين[26]، وكل السفن، سواء التجارية أو الحربية يمكنها أن تبحر بحرية وبأمان كامل شرط أن تحمل هذه السفن جوازات سفر لهذا الغرض.

---

[22] **هوغ ماكدونال:** (1753-1847م)، ضابط ودبلوماسي وقنصل إنجليزي في الجزائر سنة 1811م، تزوج ابنة القنصل الدنماركي إدا لويس أولريش (1800-1880م)، و استقال بعدها من منصبه كقنصل في الجزائر، واستقر في البندقية لغاية وفاته سنة 1847م. ينظر: J. G. Harkness, Stormont, Dundas and Glengarry: a history, 1784–1945.Oshawa, Ont, 1946.

[23] **.الغرب:** منطقة برتغالية تقع جنوب البرتغال وتبلغ مساحتها 5.412 كلم مربع؛ لكن في تاريخ الأندلس فهو اللقب الذي أطلق على البرتغال.

[24] FR: حسب قاموس كامبردج فالمصطلح اختصار لكلمة أب (قس) FATHER ، وجاء المصطلح في المعاهدة ليشير إلى القس البرتغالي ذات الإنتماء الكاثوليكي الذي رافق القائد البرتغالي.

[25] استعملت النسخة البرتغالية والإنجليزية الحروف اللاتينية في تحديد البنود أو المواد؛ أما الطرف الجزائري فقد استخدم مصطلح "شرط" متبوعا بالرقم.

المادة 02: كل السفن والمواطنين البرتغاليين يمكنهم الدخول، المغادرة، البقاء، المتاجرة وتزويد أنفسهم بكل اللوازم في المناطق الخاضعة للجزائر دون التعرض لأي إحراج أو أن يتعرضوا للعنف. يخضع المواطنون والسفن الجزائرية لنفس المعاملة في المناطق الخاضعة للبرتغال.[27]

المادة 03: إن السفن الحربية التابعة[28] للتاج البرتغالي يمكنها التزود بالمستلزمات أو أي شيء عند الحاجة من الموانيء الجزائرية دون إجبار على دفع مبالغ إضافية.

المادة 04: لا يسمح لأي "قرصان" *Corsaire*[29] جزائري بالإبحار في مسافة أقل من ستة أميال من الساحل البرتغالي وجزرها أو الإقتراب من المياه السابقة بهدف الملاحقة أو زيارة السفن البرتغالية أو سفن أي دولة أخرى، تكون عدوة للجزائر تزور الموانيء السابقة بهدف التجارة. وتفرض نفس الإلزامات على السفن البرتغالية الحربية على السواحل الجزائرية.

المادة 05: عندما تلتقي أي سفينة تجارية برتغالية مع سفينة قرصانية جزائرية، ويطلب الطرف الجزائري زيارتها –أي السفينة البرتغالية- فله الحق في ذلك؛ بشرط أن لا يتجاوز عدد الجزائريين الصاعدين على متن السفينة البرتغالية شخصين للتحقق من الوثائق وجوازات السفر.

---

[26] لم يرد في النسخة العربية مصطلح "المواطنين المحترمين" وإنما جاء مصطلح "الطرفين" مجردا.

[27] يبدو أن الطرف الجزائري اعتمد العموميات في التعامل مع المعاهدة؛ فمثلا في الوقت الذي كانت فيه النسخة باللغة البرتغالية دقيقة " كل السفن والمواطنين البرتغاليين يمكنهم الدخول، المغادرة، البقاء، المتاجرة وتزويد أنفسهم بكل اللوازم في المناطق الخاضعة للجزائر..."، جاء في النسخة العربية الآتي: "كل من أراد من جنس البرطيغيز ومراكبة إلى بلاد إيالات الجزائر بقصد شراء ما احتاج اليه أو التجارة فيها فإن له الدخول والمقام فيها من غير أن يتعرض له معارض".

[28] ضمت النسخة العربية "قراصين البرطقيز" أما النسخة البرتغالية والإنجليزية فإنها لم تعتمد المصطلح السابق وإنما استخدمت مصطلح "السفن الحربية"*DeGuerra* والإنجليزية *TheShipsofWar*.

[29] ضمت كل النسخ "العربية، البرتغالية والإنجليزية" مصطلح قرصان *Corsaire* بالعربية "قراصين"؛ والمصطلح اعتراف لشرعية البحارة الجزائريين؛ فمصطلح *Corsaire* يطلق في الغالب على أشخاص يملكون جوازات سفر لممارستها يخضعون لسلطة شرعية، وأما مصطلح *Pirate* قرصان خارج عن القانون يمارس "القرصنة" بطريقة غير شرعية لا يخضع لأي سلطة.

المادة 06: المواطنون الأجانب من أي دولة والسلع التابعة لملاك السفن الأجانب الموجودة على متن السفن البرتغالية؛ وعلى الرغم من أنها تنتمي لدول معادية لإيالة الجزائر لا يجب أن تحجز تحت أي ذريعة كانت. وتطبق نفس القوانين من قبل البرتغاليين على أي أمتعة توجد على متن السفن الجزائرية.

وبنفس الطريقة فإن المواطنين والسلع الخاضعة للطرفين المتعاقدين –الجزائر والبرتغال- إن وجدت على متن سفن معادية للطرفين سواء الجزائري أو البرتغالي يجب أن تحترم وتمنح الحرية. لكن إذا لم تبدأ –الأشخاص والسلع- رحلتها دون جواز سفر أصلي –جزائري أو برتغالي-؛ أو أنه فقد لسبب ما فإن هؤلاء الأشخاص يعتبرون "عبيدا"[30]لكن وعلى العكس من ذلك وبمجرد إثبات أنهم مواطنون خاضعون للبلدين المتعاقدين، يجب تحريرهم فورا.

المادة 07:[31]إذا تعرضت أي سفينة برتغالية لمطاردة من قبل الأعداء يمكنها أن تلجأ إلى أي ميناء تابع للهيمنة الجزائرية، أو تحت تحصيناتها، وعلى المواطنين الدفاع عن السفينة السابقة وأن لا يقبلوا تعرضها لأي أذى. وبنفس الطريقة فإنه في حال وقعت أي سفينة برتغالية مع سفينة معادية في ميناء تابع للجزائر، ورغبت في المغادرة إلى وجهتها فإن الجزائريين لا يسمحون لسفينة العدو بمغادرة الميناء إلا بعد 24 ساعة من مغادرة السفينة البرتغالية. ونفس الطريقة تعامل بها السفن الجزائرية في الموانيء البرتغالية.

المادة الثامنة: إذا حدثت وتحطمت سفينة برتغالية أو دفعتها الأمواج إلى السواحل الجزائرية، فإن حاكم ومواطني المقاطعة يجب عليهم معاملة الطاقم بإنسانية، وذلك بعدم التعرض لهم بأي أذى ولا أن يسمحوا بأن يتم سرقتهم: وعلى العكس من ذلك هم مطالبون بأن يمنحوا لهم كامل المساعدة التي من شأنها أن تسهم في إنقاذ السفينة والحمولة؛ وكما أن الطاقم ليس ملزما بأن يدفع أي شيء

---

[30]استخدمت كلا النسختين البرتغالية والإنجليزية مصطلح "عبد" في الإشارة إلى أسرى الطرفين ففي النسخة الإنجليزية ورد مصطلح *Slaves* وأما النسخة البرتغالية فقد حملت لقب *Escravos*؛ وأما في النسخة العربية فقد استخدم الجزائريون مصطلح 'لا يكون أسيرا"، ما سيفتح أمامنا الكثير من التسؤلات بين الأطروحة الغربية التي ترى في أسراها عبيدا والطرف الجزائري الرسمي الذي يراهم أسرى".

[31].المادة السابعة في النسخة العربية غير واضحة حيث أن الباحث يجد صعوبة في استقرائها ولهذا كان لزاما اعتماد النسخة الإنجليزية والبرتغالية في الترجمة بشكل كلي.

للمنقذين سوى أجورهم أو أجور عملهم اليومي. ونفس الضوابط يجب أن تمارس على السفن الجزائرية على الساحل البرتغالي.

المادة 09: يمكن للمواطنين البرتغاليين القيام بأعمالهم التجارية في الموانيء الجزائرية بالطريقة نفسها، فيدفعون نفس الضريبة ويتحصلون على نفس الإمتيازات التي يحصل عليها الأفراد الإنجليز. يجب على المواطنين الجزائريين في البرتغال دفع نفس الضرائب كتلك التي يدفعها الأفراد الإنجليز.

المادة 10: إن القنصل البرتغالي[32] المستقر في المقاطعات الجزائرية، يجب أن يعتبر ويعامل مثل القنصل البريطاني[33] وممثلا في شخصه وخدامه وكل الآخرين الذين قد يرغبون في ممارستها، أن يتمتعوا بالحرية في ممارسة طقوسهم الدينية معه في منزله الخاص. إن نفس القنصل يملك الصلاحية ليقرر بشأن الخلافات والمنازعات القائمة بين المواطنين البرتغاليين دون الحاجة إلى القضاة المحليين – الجزائريين- أو أي سلطة أخرى قد تخول للتدخل؛ باستثناء حدوث خلاف بين برتغالي وجزائري[34] فإن حاكم البلد مخول بأن يقرر في حضور القنصل السابق –البرتغالي-.

المادة 11: إن القنصل السابق ووكلائه ليسوا ملزمين بدفع أي مبالغ مالية أو دين كان قد عقد من طرف مواطن برتغالي، إلا إذا ألزم –القنصل- نفسه بكتابة وثيقة بخط يده وختمه.

المادة 12: عندما يموت أي برتغالي في مناطق خاضعة للجزائر، فإن كل ممتلكاته تلحق بالقنصل البرتغالي بهدف تحويلها إلى ورثة الميت.

---

[32] ضمت النسخة العربية مصطلح "قونصوا البرطقيز".

[33] حددت معاهدة 1662م، 1682م و1701م بين الجزائر وبريطانيا حقوق القنصل الإنجليزي. ينظر: قرباش بلقاسم،معاهد الصلح والسلام بين بريطانيا العظمى والجزائر 1682 من خلال وثيقة أصلية، **مجلة الدراسات التاريخية**، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، العدد 18، جوان 2015م.

[34] يرمز مصطلح *Moor* في الغالب اعتمادا على السياق الذي ورد فيه، ففي بعض الأحيان يشير إلى المغربي الساكن بشمال إفريقيا؛ وأما في السايق السابق فإنه يشير إلى الجزائري أو يمكن أن يشير إلى المسلم بشكل عام وذلك حسب النسخة البرتغالية والإنجليزية؛ في حين شملت النسخة العربية مصطلح "بين مسلم ونصراني".

المادة 13: إذا حدث وخرقت المعاهدة الحالية من طرف المواطنين البرتغاليين أو أولئك الجزائريين؛ لا يجب بسبب هذه الحادثة أن تلغى المعاهدة بين البلدين، لكن يجب أن تدرس الظروف الرئيسية لذلك وتمنح بعدها الترضيات اللازمة للطرف المتضرر.

المادة 14: في حالة إعلان الحرب بين الطرفين المتعاقدين، فالإعتداءات لا يجب أن تقترف من كلا الطرفين إلا بعد انقضاء ستة أشهر. وخلال هذه الفترة فإن القنصل البرتغالي وكل مواطني هذه المملكة يمكنهم المغادرة مع ممتلكاتهم دون أدنى عائق، ويجب أن يعامل بنفس الطريقة المواطنون الجزائريون في البرتغال.

المادة 15: أي شيء لم يحدد في البنود أعلاه يجب أن يعدل وفق بنود السلم المقام بين بريطانيا وإيالة الجزائر.

المادة 16: ليدوم ويبقى الصلح[35]، يقبل كلا الطرفين المتعاقدين كوسيط وكافل لاحترامها، ملك بريطانيا العظمى: وبشهادة المبعوث البريطاني السيد كورت المبعوث من محكمة لندن بالإشتراك مع المشار إليهما مبعوثي البرتغال؛ يجب أن تستخرج نسختين واحدة للتاج البرتغالي والأخرى تبقى للقنصل المقيم في الجزائر.

وقعت المعاهدة في الجزائر، بتاريخ 14 جويلية 1813م الموافق لـ15 جمادى الثاني سنة 1228هـ.

التوقيع: خوسي خواكيم دا روزا تشيليو. وليام أكورت. الأب خوسي دي سانت أنطونيو مورا.

4. المعاهدة الجزائرية الصقلية 1813م.

يبدو أن الوساطة الإنجليزية كانت واضحة في توصل صقلية إلى عقد اتفاق مع الجزائريين في سبتمبر سنة 1813م؛ فقد عنونت المعاهدة في سجل بريطانيا ووثائق الدولة الخارجية بعنوان: "معاهدة السلم بين صقلية والجزائر، عقدت من خلال وساطة بريطانيا العظمى، ووقعت في الجزائر، بتاريخ 1 سبتمبر سنة 1813م"، وضمت المعاهدة بندين فقط؛ أين وقعت بين الداي الحاج علي وممثل الملك البريطاني بصلاحيات واسعة لتوقيع هاته المعاهدة السيد أكورت ويليام دون وجود أي ممثل لملك صقلية في الجزائر.

[35] كان البند الجزائري أكثر وضوحا فيما تعلق بفترة المعاهدة "يدوم أبدا".

المعاهدة:[36]

تمت الموافقة والتوقيع علىبنود المعاهدة بين مملكة صقلية والجزائر في حضور سمو جلالته حاجي علي باشا داي الجزائر، ووليام أكورت ممثل ومبعوث الملك البريطاني المفوض، وفي المقابل فإن المبعوث المفوض لجلالة الملك البريطاني له كامل الصلاحيات لعقد نفس المعاهدة لصالح جلالة الملك الصقلي.

البند الأول: تقديرا لعلاقة الصداقة القائمة بين مملكتي بريطانيا العظمى والجزائر منذ زمن بعيد، ونزولا عند رغبة الملك البريطاني وافق سمو الداي على منح السلم الكامل والمطلق للمواطنين والسفن والمناطق الخاضعة تحت سيطرة ملك صقلية، ولمدة سنتين كاملتين، وذلك ابتداءا من الأول من جانفي سنة 1814م حسب التقويم الميلادي [ورد في النسخة الإنجليزية: التاريخ المسيحي].

البند الثاني: خلال فترة السلم الحالية بين البلدين؛ فإنه يحق لسفن ومواطني جلالة الملك الصقليأن تمارس التجارة على الموانئ الجزائرية وبنفس الشروط التي يتمتع بها مواطني الدولالأخرى المفضلة لدى الجزائر، كما أن السفن والمواطنين الجزائريين يجب أن يحظوا بنفس الحقوق عند تجارتهم على الموانئ الصقلية، كما أن المواطنين لا يدفعون من الضرائب إلا ما تدفعه الدول الأخرى المفضلة لدى الجزائر.

تتمتع السفن الحربية للدولتين بالحرية الكاملة لدخول موانئ الدولة الأخرى، وأن تزود نفسها بما تحتاجه من مستلزمات فورا وذلك وفق الثمن الأصلي الموجود في السوق المحلي.

بشهادتنا، نحن حاجي علي باشا، داي الجزائر، ووليام أكورت ممثل جلالة الملك البريطاني، وقعنا المعاهدة الحالية في مدينة الحرب الجزائر، وذلك في 01 سبتمبر سنة 1813م، وفق التاريخ المسيحي.

- أعقب المعاهدة السابقة، إعلان الداي لإطلاق سراح الأسرى الصقليين في 01 نوفمبر سنة 1813م، وبتدخل بريطاني من خلال وساطة أكورت.

وجاء الإعلان كالآتي:[37]

[36] British and Foreign State Papers, Great Britain. Foreign and Commonwealth Office, H.M. Stationery Office, 1841, p193.

نزولا عند رغبة جلالة الملك البريطاني، نحن، حاجي على باشا نوافق على إطلاق سراح كل المواطنين الصقليين، المتواجدين خلال هاته اللحظة في أيدينا، متى كانت الحكومة الصقلية قادرة على دفع المبلغ الذي ارتأيناه مناسبا كمبلغ للفدية، والمقدر بـ 1571 دولار إسباني و8 موزونات جزائرية عن كل مواطن صقلي.

إذا وافقت الحكومة الصقلية على السعر المقترح الآن، يجب أن ترسل شخصا، يمنح كامل الصلاحية لتحمل مسؤولية ترتيب الاتفاق، في الوقت الذي يراه مناسبا لمملكته.

بشهادتنا، نحن حاجي علي باشا، داي الجزائر، ووليام أكورت ممثل جلالة الملك البريطاني، وقعنا المعاهدة الحالية في مدينة الحرب الجزائر، وذلك في 01 نوفمبر سنة 1813م، وفق التاريخ المسيحي.

الخاتمة:

انبثقت عن المقالة السابقة مجموعة استنتاجات، جاءت كالآتي:

- كانلتوقيع المعاهدة الجزائرية البرتغالية والسماح لرياس الجزائر بعبور مضيق جبل طارق ومهاجمة السفن الأمريكيةإلى اندلاع الحرب الجزائرية الأمريكية 1812-1815م.

- كشف النقاب عن التدخل البريطاني؛ لابقاء الجزائر قوة بحرية في المتوسط، رغم الإنهيار الفعلي للمنظومة الجزائرية عسكريا واقتصاديا، ففي الوقت الذي طور فيه الأوربيون نوعا جديدا من السفن تدعى السفن العالية *Ship of the Line* واختراع مدفع الهاون أواخر القرن السابع عشر؛ استمر الجزائريون في استخدام سفن من نوع الشباك والغليوطة والغليارة التي كانت تستخدم في أوربا لصيد السمك.

- كان للنفوذ البريطاني في صقلية دور بارز في توقيع المعاهدة الجزائرية الصقلية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- العربية:

- قرباش بلقاسم، معاهدة الصلح والسلام بين بريطانيا العظمى والجزائر 1682 من خلال وثيقة أصلية، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع18، جامعة الجزائر، 2015م.

[37] British and Foreign State Papers, op.cit, p193.

2- الأجنبية:

- Conceiçao Maria da Martins Alberto, Um Negócio Piedoso: o Resgate de Cativos em Portugal na Época Moderna, Minho, Universidade do Minho,2011.

- Jerónimo José Frei de Sao, Historia Chronologica da Ordem da Santissima Trindade de Portugal, Lisbona, 1757.

- Plyfair R.L, Scourage of Christiandom, Annals of British Relations with Algiers Prior to the French Conquest, Smith Elder & Co., London, 1884.

- Schuyler Eugene, American Diplomacy and Furtherance of Commerce, New-York, Charles Scribner's Sons, 1895.

- Voulx De, Tachrifat Recueil de Notes Historiques sur L'administration de L'ancienne Régence d'Alger, Alger: Imprimerie du Gouvernement, 1852.

- Washington Goldsboroug Charles, The United States' Naval Chronicle. J. Wilson, 1824.

-British and Foreign State Papers, Great Britain. Foreign and Commonwealth Office, H.M. Stationery Office, 1841.

-Companion to the Almanac, Vol.04, London: Published By Charles Night, 1831.

-Gazeta de la Regencia de Espana é Indias, 04 .Sept 1810.

-MCO- Cativos - Maço 13 ANTT, Convençao entre o governador de Argel e o cônsul de França sobre os Padres da Redençao de Portugal, (1694 Agosto 22).

-The Papers of Thomas Jefferson, vol. 27, 1 September–31 December 1793, Princeton University Press, 1997.

- J. G. Harkness, *Stormont, Dundas and Glengarry: a history, 1784–1945*.Oshawa, Ont, 1946.